

دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مجمع صيدال

The role of financial risk management in assessing the financial performance of the economic institution - Case Study of Saidal Complex -

كلاش مريم¹، بخلول نور الدين²

Kalleche meryem¹, Bahloul Noureddine²

¹ جامعة سوق أهراس (الجزائر)، مخبر مالية محاسبة جبایة وتأمين، m.kalleche@univ-soukahras.dz

² جامعة سوق أهراس (الجزائر)، مخبر مالية محاسبة جبایة وتأمين، n.bahloul@univ-soukahras.dz

تاريخ النشر: 27/04/2021

تاريخ القبول: 18/04/2021

تاريخ الاستلام: 01/09/2020

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة إدارة المخاطر المالية في تقييم أداء الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية بإعتبارها عملية معالجة البيانات من خلال تطبيقها على القوائم المالية بهدف الحكم على أداء المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف تم جمع القوائم المالية مؤسسة مجمع صيدال للفترة ما بين 2014-2019.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسة حققت خزينة موجبة مما يعني أنها حققت توازنا ماليا على المدى الطويل، كما أنها تتمتع بسيولة كافية على الرغم من إعتمادها على نسب مديونية مرتفعة، لكن هذا لا يجعلها في مأمن عن مواجهة المخاطر؛ وعليه توصي الدراسة بضرورة بناء إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر كإعادة تغيير هيكل الملكية بالمؤسسة لتخفيض خطر الإفلاس، تنوع في الأدوات المالية للتقليل من المخاطر ورفع مستوى كفاءة الأداء وتقوية مركزها المالي.

كلمات مفتاحية: إدارة المخاطر المالية، تقييم الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي، مجمع صيدال.
تصنيفات JEL : P27, P34, G32

Abstract:

The study aimed to identify the extent to which financial risk management contributes to assessing the performance of the financial position of the institution using a range of financial indicators as the process

¹ المؤلف المرسل: كلاش مريم، الإيميل: kallechemeryem@gmail.com

of data processing by applying it to financial statements in order to judge the performance of the , and to achieve these objectives the financial statements of The Saidal Complex Foundation were collected for the period 2014-2019.

The study found a range of results, the most important of which is that the foundation has achieved a positive treasury, which means that it has achieved a financial balance in the long term, as it enjoys sufficient liquidity despite its reliance on high debt ratios, but this does not make it safe to face risks.

Keywords: Financial Risk Management, Financial Performance Assessment, Financial Performance Indicators, Saidal Complex.

JEL Classification Codes: G32 , P34, P27.

المقدمة

تواجه مختلف المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن العديد من المخاطر في ممارسة أعمالها مما أدى إلى تعرضها للعديد من الأزمات، هذا ما دفعها إلى الظهور بمفهوم جديد ألا وهو إدارة المخاطر، وتعرف بأنها عملية منظمة تمكن المؤسسات من متابعة كافة المخاطر، كما تحرص على توفير الأمن للعاملين وممتلكات المؤسسة ولكن مع التطور الاقتصادي والعلوّة أصبحت المخاطر ليست محصورة على جانب واحد فقط وإنما مست جميع جوانب المؤسسة سواء من حيث التكلفة أو الزمن أو الجانب التقني...الخ. هذا ما أدى إلى زيادة الوعي بالدور الذي تمارسه إدارة المخاطر.

إن التركيز الأساسي على إدارة المخاطر المالية هو التعرف على الأخطار وتقدير حجمها ومعالجتها كما أنها تساعد على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي تؤثر على تقييم أداء المالي للمؤسسة، فهي تعتمد على التحليل الواقعي لهيكلة المخاطر من خلال الاستعانة بالمؤشرات الأداء المالي التي تعتبر من أهم المؤشرات التي تم إستعمالها في هذا الصدد.

1. إشكالية الدراسة:

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على شكل التساؤل التالي:

"ما هو دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية بمجمع صيدا؟"

2. فرضية الدراسة:

الفرضية الأساسية التي قامت عليها الدراسة يمكن صياغتها فيما يلي:

تمثل إدارة المخاطر المالية تنظيم متكمال يهدف تقييم الأداء المالي للمجمع بإستخدام مؤشرات الأداء المالي التي تمكن من مواجهة المخاطر وتحقيق أهداف المؤسسة بفعالية وكفاءة وإتخاذ القرارات المناسبة.

3. أهداف البحث:

وعلى ضوء هذه الدراسة يمكن صياغة الأهداف التالية:

- تحديد وتعريف المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية؛
- التعرف على تقييم الأداء المالي وأهم المؤشرات المالية؛
- تشجيع مؤسسة صيدال بشكل خاص والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام على تطبيق إدارة المخاطر المالية وتنظيمها ضمن هيكلها التنظيمية إستناداً إلى المبررات العلمية والعملية التي ستتوصل إليها الدراسة وما يسهم في تقييم الأداء المالي.

4. أهمية الدراسة:

على ضوء ما سبق وبغية الإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضية المطروحة تتجلى لنا

أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- تكمّن أهمية الدراسة في أنها موضوعاً حيوياً لا وهو العلاقة بين إدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي؛
- دور إدارة المخاطر المالية في استخدام مؤشرات الأداء المالي التقليل من المخاطر؛
- توجّه المؤسسات الاقتصادية بشكل عام وجمع صيدال بشكل خاص على الإهتمام بإدارة المخاطر ومحاولة العمل على تبني إستراتيجية واضحة لتقييم أدائها المالي.

5. أسلوب ومنهج الدراسة:

بغية الإمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع إتبعنا في دراستنا على منهجين رئيسين هما: المنهج التحليلي والمنهج الوصفي اللذان يعتمدان على جمع المعلومات والبيانات التي تساعده على وصف المشكلة المدروسة وتحليلها قصد الوصول إلى نتائج محددة وفق الفرضية الرئيسية المطروحة بالإضافة إلى منهج دراسة حالة التي تمكننا من تطبيق جانب معلومات وتحليل معطيات وبيانات الدراسة إنطلاقاً من مؤشرات الأداء المالي في تقييم أدائها المالي مختارين بذلك مؤسسة جمع صيدال.

6. محاور الدراسة:

المحور الأول: إدارة المخاطر المالية

المحور الثاني: تقييم الأداء المالي

المحور الثالث: دراسة حالة مؤسسة جمع صيدال

الجانب النظري

المحور الأول: ادارة المخاطر المالية

اولاً: ماهية ادارة المخاطر المالية

قبل التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر المالية وحب التطرق إلى بعض المفاهيم التي يمكن النظر إليها من عدة زوايا، وعليه سنتناول مضامينها ومحتواها فيما يلي:

1. المخاطر:

لغة: هي كلمة لاتينية "تعني حدوث تغيير ما مقارنة بالحالة المستقرة أو التوازنية، أو حدوث إنحراف عن النتائج المتوقعة، (عبدلي، 2012، صفحة 2) أما اصطلاحا يمكن تعريفه على أنه إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة مما يتبع عنه آثار إيجابية أو سلبية" (قاض، 2017، صفحة 30)، كما تعتبر بأنها عدم تأكيد بشان التدفقات النقدية المستقبلية، أي إحتمال تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة. (هندي، 2000)

2. المخاطر المالية:

تعرف بأنها"مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا". (شاهين، 2017، صفحة 147) فالمخاطر المالية تنجم عن إمكانية الخسائر الناتجة عن الفشل في تحقيق المهدف المالي الذي يعكس خطر عدم اليقين بشأن أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الأسهم، جودة الائتمان والسيولة.(Woods & Kevin, 2008, p. 3)

3. إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها: "تحديد، تحليل، والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تحدد المؤسسة (الراوي، 2009، صفحة 10) وتعرف بأنها مجموعة من الأساليب العلمية المنظمة والفعالة التي يجب أخذها في الحسبان عند إتخاذ أي قرار متعلق بالخطر وذلك من أجل منع أو التقليل من الخسائر المادية المحتملة (العامري، 2014، صفحة 25)، ويمكن القول بأنها كافة الإجراءات التي تعمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة على متطلبات السيولة والأمان. (الشمرى، 2013، صفحة 44)، ويمكن القول بأنها" عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق مراقبة جميع المخاطر، تحليلها، قياسها. (شقيري، 2012، صفحة 26)

4. إدارة المخاطر المالية:

تعرف بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر وتحديداتها، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها. (اسماء و حبيب، 2011، صفحة 20) بالإضافة إلى تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر المرتبطين بالاستثمار في المؤسسة (خليل و السيد، 2017، صفحة 221)، وتشمل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: الوقاية من الخسائر، تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح، تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة. (علي، 2005، صفحة 2)

ثالثاً: خطوات عملية إدارة المخاطر

تم عملية إدارة المخاطر بعدة مراحل، نوجزها فيما يلي :

1. التحضير: ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل؛
2. تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية.
3. التقييم: أي التعرف على المخاطر المحتملة وذلك بإجراء عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها.
4. التعامل مع المخاطر: بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر و تقييمها وتستخدم في ذلك مجموعة من التقنيات هي: (المنصور، 2007، صفحة 10)

- ✓ النقل: وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود. وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين؛
- ✓ التجنب: أي محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما. ومثال ذلك تجنب الاستثمار في وعاء إدخاري معين وفضيل وعاء إدخاري أقل خطورة؛
- ✓ التقليل: وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناجمة. و مثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات تقليل المخاطر من خلال تطوير البرامج؛
- ✓ القبول (الاحتياز): وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. إن هذه الطريقة تعتبر إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر.

5. وضع الخطة: والتي تتضمن اتخاذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة من الوسائل التي ستتبع للتعامل مع المخاطر؛

6. التنفيذ: ويتم في هذه المرحلة إتباع إجراءات التخفيف من آثار المخاطر ثم اتخاذ قرارات مدروسة لتجنب تلك المخاطر، أو تدنيتها، أو تحويلها أو قبولها؛

7. مراجعة وتقييم الخطة: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر من خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة. (قويدر، 2008، صفحة 6)

المحور الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

اولاً: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

1. تعريف الأداء

الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية *performar* التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية " *performance*" التي تعني تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة. (عقبة، 2019، صفحة 101)، كما يعرف بأنه القيام بعمل يساعد المؤسسة على الاستمرارية والبقاء (فطيمة الزهرة، 2017، صفحة 70).

2. تعريف الأداء المالي

ويقصد به "تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهدة المستقبل من خلال الإعتماد على القوائم المالية، (عيارات و طعابة، 2019، صفحة 280)، كما ترتكز على تحقيق الأهداف المتعلقة بحاجات المساهمين (رزقي، 2018، صفحة 126).

3. تعريف تقييم الأداء المالي

ينظر الكثير من الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها مرحلة أو جزء من عملية المراقبة من طرف المؤسسة (هروم، 2008، صفحة 138) من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً، وبهدف إلى: (حروب، 2009، صفحة 77)

- ✓ تحديد مستوى الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية؛
- ✓ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة؛

ثانياً: مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، وتمثل في:

1. مؤشرات التوازن المالي:

1.1. رأس المال العامل: هو عبارة عن الحامش الذي تحفظ به المؤسسة في شكل سيولة ويمكن اللجوء إليه لتغطية الاحتياجات الطارئة (سحنون و سمرود، 2020، صفحة 351).

ويمكن حسابه: $\text{رأس المال العامل} = \text{الإمداد الدائم} - \text{الأصول الثابتة}$

أو: $\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$

1.2. إحتياج رأس المال العامل BFR: وهو مؤشر آخر مكمل لرأس المال العامل، ويتبع عن دورة الإستغلال تدفقات نقدية داخلية وخارجية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$\text{الإحتياج} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$

$\text{إحتياج رأس المال العامل} = (\text{المخزونات} + \text{مدينو الاستغلال} + \text{مدينو خارج الاستغلال}) - (\text{ديون الاستغلال} + \text{ديون خارج الاستغلال})$

1.3. الخزينة الصافية T_{ng} : هي الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لدوره معينة أو هي صافي القيمة الجاهزة والتي تستطيع المؤسسة التصرف فيها، وتعبر بالعلاقة التالية:

$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{الإحتياج في رأس المال العامل}$

2. مؤشرات الأداء المالي باستخدام النسب المالية والمروديات:

2.1. تحليل النسب المالية:

- **نسبة السيولة:** تقيس نسبة السيولة مدى قدرة شركات الأعمال على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل. وأهم هذه النسبة ما يلي: (المطيري، 2015، صفحة 23)

$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$

$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة} - \text{المخزون)}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$

$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$

- **نسبة النشاط:** وتمثل في معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول المتداولة، وتشير إلى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد الأرباح من خلال مقارنة رقم الأعمال الحقيقة لأنواع من الأصول.

$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{متوسط مجموع الأصول}}$

$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{متوسط مجموع الأصول الثابتة}}$

معدل دوران الأصول المتداولة= رقم الأعمال/متوسط مجموع الأصول المتداولة

- نسب المديونية: وتشير إلى الأموال التي اعتمدتها المؤسسة من مختلف المصادر الخارجية في تمويل عملياتها، وتمثل في النسب التالية: (المطيري، 2015، صفحة 25)

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول=إجمالي الديون /إجمالي الأصول

نسبة الديون إلى حقوق الملكية=إجمالي الديون /إجمالي حقوق الملكية

نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية= ديون طويلة الأجل/إجمالي حقوق الملكية

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية= الديون قصيرة الأجل/حقوق الملكية

- نسب التمويل: وتمثل في النسب التالية: (بوردية، 2015، صفحة 44)

نسبة التمويل الدائم=اموال الدائمة/أصول الثابتة

نسبة التمويل الخاص=اموال الخاصة/أصول الثابتة

نسبة الاستقلالية المالية=أموال الخاصة/مجموع الديون

2.2.تحليل مؤشرات المردودية: وتمثل في النسب التالية: (مصطفى، 2020، صفحة 52)

نسبة المردودية الاقتصادية=النتيجة العملية/مجموع الأصول

نسبة المردودية المالية=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

أثر الرافعية المالية= المردودية المالية- المردودية الاقتصادية

المحور الثالث: دراسة حالة لمجمع صيدال

أولا: نبذة موجزة عن المؤسسة:

يعتبر مجمع صيدال ثاني مؤسسة التي دخلت إلى بورصة الجزائر، ذات أسهم برأس مال قدره 2.500.000.000 دج، 80% من رأس مال صيدال ملك للدولة وال 20% المتبقية قد تم التنازل عنها في عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص حيث كان ذلك بتاريخ 17 جويلية 1999 بطرح أسهمها للأكتتاب العام، لقد حقق مجمع صيدال نتائج كبيرة منذ انطلاقه إلى غاية السنوات الأخيرة، ولقد أهلته هذه النتائج لكي يكون من بين المؤسسات الوطنية الأولى للدخول في بورصة الجزائر، كما أنه يعتبر من المؤسسات الكبرى في الجزائر، والرائدة في الإنتاج الصيدلاني، الشيء الذي أهلها إلى كسب ميزات تنافسية عده. (الجزائر، 2020).

ثانياً: تقييم الأداء المالي لمجمع صيدا

1. تحليل الخزينة (T) وفق رأس المال العامل (FR) واحتياج راس المال العامل (BFR)

الجدول رقم (01): يمثل تحليل الخزينة لمجمع صيدا للفترة الدراسية (2014 إلى 2019)

النسبة	العلاقة	2016	2015	2014
رأس المال الصافي	أصول الدائمة-أصول الثابتة	13596651601	13504061891	12489378723
		2019	2018	2017
		744611917.8	6830081809.1	9662013387.7
احتياج رأس المال العامل	(أصول متداولة-قيم حاصلة)- (ديون قصيرة اجل-ديون بنكية)	2016	2015	2014
		5423024352.8	5285924773.5	5174129183.9
		2019	2018	2017
		5998760417.7	4337218044.9	4938873114.4
الخزينة	رأس المال العامل الصافي - احتياج رأس المال العامل	2016	2015	2014
		8173627248.2	8218137117.5	7315249539.1
		2019	2018	2017
		1447851500.1	2492863764.2	4723140273.3

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2014 إلى 2019

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

أ. تحليل مؤشر رأس المال العامل: نلاحظ أن رأس المال عامل موجب ومتزايد خلال سنوات الدراسة(2014-2019)، ويعود هذا الإرتفاع إلى أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يمكن القول أن الجمع حقق فائضا ماليا يمكن، وعلى الرغم من تحقيقه لرأس مال عامل موجب ومتزايد في أغلب فترات الدراسة، إلا أن هذا الأخير غير كافٍ للحكم على التوازن المالي له.

ب. تحليل مؤشر الإحتياج رأس المال العامل: يشهد معدل نمو الإحتياج رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة، ما يعني أن الجمع يعتمد على عناصر الإستغلال بنسبة أكبر من العناصر خارج الاستغلال، ومنه يمكن القول بأن الجمع سوف يعتمد على موارد طويلة الأجل لتمويل إحتياجات التمويل.

ج. نجد أن الخزينة المحققة في جميع مستويات الدراسة كانت موجبة ومتزايدة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل الصافي أكبر من إحتياج رأس المال العامل، ومنه يمكن القول بأن الجمع متوازن ماليا خلال فترة الدراسة كونه قادرا على تغطية إحتياجاته المالية بواسطة رأس المال العامل.

2. تقييم الأداء المالي بإستخدام نسب السيولة

الجدول رقم (02): يمثل نسب السيولة لمجمع صيدال خلال الفترة (2014 إلى 2019)

السنة	العلاقة					
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل					
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة— المخزون) /الديون القصيرة الأجل					
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل					

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2014 إلى 2019.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك نمواً في نسب السيولة بمجمع صيدال، فقد حققت ارتفاعاً إيجابياً، مما يعني ذلك دلالة على قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ إستحقاقها، وذلك على النحو التالي:

أ. تعتبر نسبة السيولة العامة من المؤشرات التقريرية لدراسة وتحليل السيولة، حيث سجلت خلال سنوات الدراسة نسب تتراوح ما بين 2.06 و3.47. ويمكن القول بصفة عامة هي مقبولة لأنها أكبر من الواحد مما يعني أن المؤسسة في وضع مالي جيد تستطيع من خلالها على مواجهة مخاطر السيولة.

ب. أما نسبة السيولة السريعة والتي توضح مدى إمكانية سداد الإلتزامات القصيرة الأجل مع تجنب عناصر المخزون، وقد كانت هذه النسبة متزايدة ومقبولة لأنها أكبر من الواحد فمن خلال سنة 2014 وسنة 2015 سجلت 2.33 و 2.61 على التوالي، أما خلال السنوات الأخيرة نلاحظ تراجع في هذه النسبة وبالمقارنة مع نسبة السيولة العامة نلاحظ أنها أقل منها ومنه يمكن القول أن الأصول المتداولة تعتمد إعتماداً كبيراً على المخزون السليعي، وتجدر الإشارة إلى أن إستبعاد المخزون يأتي من مخاطر عدم دورانه.

ت. تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من ناحية السيولة، وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الإلتزامات القصيرة الأجل، حيث كانت النسبة 1.40 خلال سنة 2014 لترتفع إلى 1.62 خلال سنة 2015، لكنها حققت خلال السنوات المواتية 2016 إلى 2019، إنخفاضاً ملحوظاً وذلك بنسبة متوسطة تقدر ب 0.46، حيث كان التحسن الذي حدث

في نسبة السيولة الجاهزة مؤشراً جيد أي أن المجمع يستطيع خلال أسوأ الأوقات على سداد الالتزامات القصيرة الأجل.

3. تقييم الأداء المالي بإستخدام نسب النشاط

الجدول رقم (03): يمثل نسب النشاط لمجمع صيدال خلال الفترة (2014 إلى 2019)

النسبة	العلاقة	2019	2018	2017	2016	2015	2014
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول	0.10	0.10	0.11	0.15	0.164	0.16
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول الثابتة	0.16	0.14	0.18	0.32	0.40	0.42
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول المتداولة	0.32	0.37	0.35	0.29	0.27	0.26

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2014 إلى 2019.

تشير بيانات الجدول رقم 03 إلى وجود تذبذب في نسب النشاط للفترة (2014 – 2019)،

فأغلب نسب النشاط تدهورت، حيث تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها، أي تقييم مدى فعالية المؤسسة في الإستخدام الأمثل للموارد لتحقيق مبيعات أكبر.

ا. يعبر معدل دوران مجموع الأصول على عدد الدورات التي دارها دينار واحد مستثمر في أصول المجمع خلال سنة واحدة، حيث نلاحظ أن دينار واحد مستثمر قد دار 0.16 دورة خلال سنة 2014 و2015، أو بعبارة أخرى أن كل دينار مستثمر قد حقق مبيعات صافية وفي سنة 2016 فقد تدهور المعدل، حيث إنخفض إلى 0.11 دورة فقط خلال سنة 2017، ويعود التدهور إلى إنخفاض رقم الأعمال أو إرتفاع مجموع الأصول خلال فترة الدراسة.

ب. يعبر معدل دوران الأصول الثابتة على عدد الدورات التي دارها دينار واحد مستثمر في الأصول الثابتة للمجمع خلال سنة واحدة، حيث يعكس إرتفاع المعدل مقارنة بالسنة السابقة كفاءة أعلى في استغلال الأصول الثابتة، وبالعكس في حالة إنخفاض المعدل، ونلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة أفضل من معدل دوران مجموع الأصول خلال فترة الدراسة، حيث دينار واحد مستثمر قد دار 0.42 دورة خلال سنة 2014، أي أن المجمع قد حقق مبيعات صافية، لكن خلال السنوات الأخيرة نلاحظ تراجع في النسبة.

ت. يعبر معدل دوران الأصول المتداولة على عدد الدورات التي دارها دينار واحد مستثمر في الأصول المتداولة للمجمع خلال سنة واحدة، حيث نلاحظ أن دينار واحد مستثمر قد دار 0.26 دورة خلال سنة 2014، لتواصل الارتفاع المعدل 0.37 دورة خلال سنة 2018 ثم تنخفض إلى 0.32 دورة خلال سنة 2019 بعبارة أخرى أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة للمجمع قد حقق مبيعات صافية قدرها في المتوسط 0.33 دينار.

رابعاً :مؤشرات نسب المديونية

الجدول رقم (04): يمثل نسب المديونية لمجمع صيدا خلال الفترة (2014 إلى 2019)

السنة	العلاقة		2019	2018	2017	2016	2015	2014	
نسبة الدين إلى إجمالي الأصول	إجمالي الدين / إجمالي الأصول	نسبة الدين إلى إجمالي الأصول		0.45	0.40	0.40	0.43	0.46	0.45
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	إجمالي الدين / إجمالي حقوق الملكية	نسبة الدين إلى حقوق الملكية		0.84	0.69	0.67	0.77	0.87	0.84
نسبة الدين طولية الأجل إلى حقوق الملكية	دين طولية الأجل / إجمالي حقوق الملكية	نسبة الدين طولية الأجل إلى حقوق الملكية		0.54	0.46	0.44	0.47	0.54	0.48
نسبة الدين قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	الدين قصيرة الأجل / حقوق الملكية	نسبة الدين قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية		0.29	0.23	0.22	0.29	0.32	0.35

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2014 إلى 2019.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الدين إلى إجمالي الأصول للمجمع تعتمد بدرجة متوسطة على الديون، كما نلاحظ إستقرارية المديونية بنفس الوتيرة طوال فترة الدراسة، وفي هذه الحالة يمكن أن تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم القدرة على تسديد مختلف إلتزاماتها، أما نسبة الدين إلى حقوق الملكية والتي تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائتها بما يزيد من ثقتهم، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة زاد إرتياح الدائنين إتجاه المؤسسة، فنجد أن المؤسسة خلال الفترة المدروسة أن نسبة القابلية السداد مرتفعة على النسبة المعيارية 50 %، حيث سجلت أعلى معدل سنة 2015 بـ 0.87 وهي نسبة مرتفعة حيث أن كل 1 درجة من حقوق الملكية هناك 0.87 تمويل الدين، هذا ما قد يعرض المؤسسة لمخاطر عديدة. في حين نلاحظ أن نسبة الدين طولية الأجل من خلال حساب هذه النسبة بجدها تتراوح بين 0.44 و 0.54 حيث بلغت أقصى قيمة 0.54 في سنة 2015 وراجع هذا الإرتفاع إلى قيمة حقوق الملكية التي تعتبر كبيرة مقارنة بالدين الطويلة الأجل لأنها كلما كانت النسبة أقل كلما كانت نسبة تعطضية

الديون الطويلة الأجل من طرف حقوق الملكية أكبر. أما نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول تستعمل هذه النسبة للتفصيل أكثر في تركيبة المديونية العامة للمؤسسة، وفي حالة المجمع خلال الفترة المدروسة نجدها تتراوح بين 0.29 و 0.35 وهي نسب منخفضة جداً مقارنة مع نسبة الديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل إلى الأموال الخاصة، لذلك يمكن القول أن الديون طويلة الأجل هي السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة مديونية المؤسسة خلال هذه الفترة.

ثانياً: علاقة إدارة المخاطر المالية بهيكل تمويل المؤسسة

1. حساب نسب التمويل

الجدول رقم (05): يمثل نسب التمويل لمجمع صيدا خلال الفترة (2014 إلى 2019)

	2019	2018	2017	2016	2015	2014	العلاقة	النسبة
1.25	1.19	1.31	1.76	2.06	2.11		أموال الدائمة / أصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.81	0.81	0.90	1.19	1.33	1.41		أموال الخاصة / أصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
1.18	1.44	1.48	1.29	1.14	1.18		أموال الخاصة / مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2014 إلى 2019

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للمجمع طوال فترة الدراسة أكبر من الواحد، ما يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة قوله بالأصول المتداولة للمؤسسة. أما فيما يخص نسبة التمويل الخاص للمجمع خلال سنوات الثلاثة الأولى أكبر من الواحد أي بمتوسط 1.31 ، هذا ما يدل على أن الأموال الخاصة أكبر من الأصول الثابتة، في حين نجد أن هناك انخفاض خلال السنوات المواصلة، قدرت بنسب شبه ثابتة أي بنسبة متوسطة 0.84 ما قد يؤدي لخوة مؤسسة إلى الديون طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل أصولها الثابتة، أما بالنسبة للإستقلالية المالية نجد أن نسبتها أكبر من الواحد طوال فترة الدراسة هذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا، وبالرغم من ذلك فهي بحاجة دائماً إلى مصادر تمويل خارجية لتمويل إستثماراتها، ومن أجل إدارة المخاطر المالية وجب تغيير إستراتيجية الملكية بالمؤسسة والمتمثلة في رأس المال والخصوم بهدف التقليل من خطر الإفلاس.

2. نسب المردودية

الجدول رقم (06): يمثل نسب المردودية لمجمع صيدا خلال الفترة (2014 إلى 2019)

النسبة	العلاقة	2019	2018	2017	2016	2015	2014
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة العملياتية / مجموع الأصول	0.01	0.01	0.02	0.03	0.03	0.02
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.03	0.02	0.04	0.06	0.06	0.05
أثر الرافعة المالية	المردودية المالية - المردودية الاقتصادية	0.02	0.01	0.02	0.03	0.03	0.03

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2014 إلى 2019.

من خلال النتائج الحصول عليها خلال فترة الدراسة أن اثر الرافعة المالية كان موجبا وهذا يدل على نسبة المردودية الاقتصادية موجبة كما نلاحظ أن المردودية المالية موجبة، ومنه يمكن القول أن المؤسسة تتمتع بكفاءة في تحقيق الأرباح وذلك لاعتمادها على الأموال الخاصة أكثر من الاستدانة لتخفيض تكاليفها.

خاتمة

ما سبق يتبيّن لنا مدى إعتماد المؤسسة على إدارة المخاطر المالية لتقييم أدائها المالي وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى جانبين نظري وتطبيقي، وذلك بإستعمال مجموعة من المؤشرات المالية التي تعتبر من المقومات الأساسية لما توفره من خطط وإجراءات لإدارة المخاطر التي تواجهها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات:

أن المؤسسة إستطاعت تحقيق خزينة موجبة كافية تدل على كفاءة إستغلال الموارد المتاحة وهذا يعني أنها إستطاعت تحقيق توازنا ماليا على المدى الطويل؛ كما أنها تتمتع بسيولة كافية تجعلها بعيدة عن المخاطر وبالتالي فهو مؤشر جيد لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في موعدتها، على الرغم من إعتمادها على نسب مديونية مرتفعة، وبالتالي فهي بحاجة دائما إلى مصادر تمويل خارجية لتمويل إستثماراتها، كما نجد أن اثر الرافعة المالية موجبا وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بكفاءة في تحقيق الأرباح، ومن أجل إدارة المخاطر المالية وجب على المؤسسة تغيير إستراتيجية الملكية والمتمثلة في رأس المال والخصوم بهدف التقليل من خطر الإفلاس.

وفي دراستنا التطبيقية التي تناولنا فيها إختبار فرضية الرئيسية حيث أظهرت النتائج أن العلاقة بين ادارة المخاطر المالية وتقدير الأداء المالي هي علاقة تبادلية، فالاستعمال الجيد لإدارة المخاطر في تحسين الميكل المالي للمؤسسة الاقتصادية بإستخدام مؤشرات الأداء المالي يحقق عوائد جيدة وبالتالي تحسين المركز المالي.

على ضوء النتائج المتوصّل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات منها:

- ضرورة بناء إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر مثل إعادة تغيير هيكل الملكية بالمؤسسة لتخفيض خطر الإفلاس، التغيير في مستوى الرافعة المالية، تنوع في الأدوات المالية للتقليل من المخاطر ورفع مستوى كفاءة الأداء وتنمية مركزها المالي.
- ضرورة تنمية ثقافة إدارة المخاطر الفعالة لدى الأفراد لتفادي الجمود الواضح في الوظيفة على مستوى المؤسسة الاقتصادية؛
- ضرورة البحث على مؤشرات أخرى و نماذج إحصائية في تحديد وقياس المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية؛

قائمة المراجع:

15. عز الدين هروم. (2008). واقع تسيير الأداء الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة الإقتصادية"دراسة ميدانية بمركب المخارف والرافعات (CPG) قسطنطينية. رسالة ماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متوري، قسطنطينية (الجزائر).
16. قطاف عقبة. (2019). دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص وتسخير المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر).
17. قويدر، ق. ا. (2008). استخدام المعيار الحاسبي IFRS في التحوط من مخاطر الافصاح الحاسبي بالسوق المالي. الملتقى الدولي الثالث، إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسية بن بوعلي. (الشلف) (الجزائر).
18. كاسر نصر المنصور. (2007). إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة 16-18 نيسان. عمان(الأردن).
19. لطيفة عبدلي. (2012). دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة الإسماعيلية ومشتقاته SCIS سعيدة. مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أفراد وحوكمة الشركات. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر).
20. محمد شاهين. (2017). تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية. الدار الحديثة. القاهرة (مصر).
21. محمد علي محمد علي. (2005). إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية. شهادة الدكتوراه فلسفة في إدارة الاعمال . القاهرة (مصر)، كلية التجارة .
22. مقدم عبيرات، وسمية طعابة. (جانفي، 2019). دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة شركة اليانس التامينات. مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 10، العدد 01 . جامعة عمار ثابيحي، الأغواط (الجزائر).
23. منير إبراهيم هندي. (2000). الإدارة المالية"مدخل تحليلي معاصر". المكتب العربي الحديث.
24. الإسكندرية (مصر)، ط.4
25. نوي فطيمة الزهرة. (2017). أثر تطبيق الحكومة المؤسسية على أداء البنوك الجزائرية. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. كلية العلوم الإقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر).
26. وائل رفعت خليل، و إبراهيم السيد. (2017). التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية. دار التعليم الجامعي. إسكندرية (مصر)